البحث البلاغي عند العرب من وجهة نظر تحويلية

(١)

الدكتور عبد الحكيم راضي
معهد اللغة العربية ــ جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة

كان الشائع إلى وقت غير بعيد أن المنهج التحويلي Transformational في دراسةِ اللغة هو نتاج غربي ، وعلى وجه الخصوص نتاج أمريكي ، وأنه ــ بالإضافة إلى ذلك ــ من المعطيات الخالصة التي جاء بها النصف الثاني من القرن العشرين وذلك انطلاقا من نسبة هذا المنهج وتسميته إلى اللغوي اليهودي الأمريكي نوام تشومسكي Noam Chomsky الذي بدأ في نشر دراساته عنه وشرح أبعاده منذ سنة ١٩٥٧[١] .

غير أن العديد من التساؤلات قد بدأ يتردد حول أصول هذا المنهج ، وشملت التساؤلات احتمال أن تكون بعض هذه الأصول مشرقية أو حتى عربية إسلامية . وقامت هذه التساؤلات على أساسين ، أحدهما شكلي ، ويتمثل في أن والد تشوسكي كان من المهتمين بالدراسات الشرقية ، وأنه كان أستاذا للغة العبرية مع ما هو معروف من الصلة بين النحو العربي والنحو العبري . والآخر موضوعي وهو ما لوحظ من التقاء هذا المنهج في كثير من أصوله وتطبيقاته مع الأصول التي انطلق منها اللغويون العرب والمسالك التي لجأوا إليها في تطبيقاتهم[٢] .

(١) دكتور ولسون بشاي : (النحو العربي في ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة) ، ص ٧ ، ٨ .

(٢) أذكر من الدراسات التي أثارت هذه التساؤلات : كتاب الدكتور عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث) ١٩٧٧ ، وفيه عرض لأصول النظرية عند تشومسكي مع بعض مقارنات مع النحو العربي . ومقال (المؤثرات الفلسفية والكلامية في النقد العربي والبلاغة العربية) للدكتور شكري عياد ــ مجلة الأقلام العراقية ١٩٨٠ ، ويرى في مصطلحي عبد القاهر (المعاني الأولى) و (المعاني الثانية) الفكرة الأساسية فيما يسميه تشومسكي (التركيب السطحي) و(التركيب

(٢)

ينطلق أصحاب النحو التحويلي من مدخل أساسي هو عدم الاكتفاء في النظر إلى اللغة بجانبها الظاهر كما كان يفعل الوصفيون الذين أهملوا جانب المعنى في دراستهم للغة ، إذ رأي هؤلاء أن اللغة تمثل أهم جوانب النشاط الإنساني باعتبارها القدرة الأساسية التي تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات ، وبالتالي فإنها تحمل في طياتها كثيرا من خبايا نفسه وآثار ثقافته وتاريخه ، وهي — على الجملة — وثيقة الصلة بجانب الفكر عنده ، وهذا هو السبب في وصف المنهج التحويلي بأنه منهج عقلاني mentalistic .

من هنا وقفوا في تناولهم لها عند مستويين أحدهما أطلقوا عليه اسم (البنية السطحية) surface structure ويمثل اللغة في واقع استخدامها الفعلي على ألسنة متكلميها ، وهو الواقع الذي يخضع لكل قوانين الاستعمال ، ولذلك فقد لا يفي بكل قواعد النظام اللغوي أو مكوناته كما يمثلها المستوى الآخر الذي أطلقوا عليه اسم (البنية العميقة) deep structure وهي تمثل الأساس الذهني المجرد الذي تصدر عنه واحدة أو أكثر من البنيات السطحية وهي لا تظهر إلى محيط الاستعمال الفعلي ، وانما تبقى مستترة تحمل الكثير من الممكنات التي ترتبط بنفس القائل وفكره وثقافته ومراميه من القول .

وتنطلق هذه التفرقة عند تشومسكي من التمييز بين ما أطلق عليه اسم performance ، ويعني (الأداء) أو (التحقق) ، أي الصورة الواقعية للغة في حالة

العميق) . ويقارن الدكتور شكري عياد أيضا في كتابه (مدخل إلى علم الأسلوب) ١٩٨٢ م بين حديث ابن خلدون عن الصور الذهنية للتراكيب التي توجه عملية النظم عند الشاعر وبين حديث تشومسكي عن (الأبنية العميقة) في أذهان مستعملي اللغة . ومن هذه الدراسات دراسة لكاتب هذه الصفحات بعنوان (نظرية اللغة في النقد العربي) حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة ١٩٧٦ ونشرت ١٩٨٠ .

هذا ويثير نهاد الموسى — بناء على ماكتبه عبد الرحمن الحاج صالح (اللسانيات ١٩٧٢ ، المجلد الثاني ١/٩ ، ١٠) احتمال تأثر تشومسكي ببعض الأصول العربية في إطار (انتقال العلم العربي إلى الغرب اللاتيني) راجع : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ص ٥٤ ، ٥٥ .

استخدامها بواسطة متكلميها كما تبدو في بنيتها السطحية ، وما أطلق عليه اسم competence ، أي (السليقة) أو المعرفة الكامنة في وعي الفرد — ولا وعيه أيضا — والتي تمكنه من صياغة العديد من الجمل الجديدة وكذلك فهم الجمل التي لم يسمعها من قبل في مختلف المناسبات .

وهو تمييز يجد مقدمة له فيما ذهب إليه العالم اللغوي السويسري فرديناند دي سوسير F. De Saussure الذي ميز بين ما أطلق عليه Langue وتعني جملة النظام في لغة بعينها من اللغات ، وما أطلق عليه Parole معبرا به عن فعل القول بواسطة الفرد من متكلمي هذه اللغة أو تلك من اللغات[1]

لقد كان الدافع وراء التقسيم الأخير عند سوسير هو محاولة السيطرة على اللغة ودراستها باعتبارها إحدى الظواهر الاجتماعية المستقلة التي يمكن وصفها على نحو موضوعي بعيدا عن التصورات الذهنية أو محاولات المقارنة ، على حين كان دافعه عند تشومسكي التأكيد على الطبيعة الإنسانية للغة وأن وراء ظاهرها المنطوق أو هذه البنية السطحية بنيات عميقة تحمل الكثير من الدلالات والأبعاد النفسية والثقافية مما يجعلها أدل على طبيعة اللغة ، كما يجعل الوقوف عليها أجدى في دراسة اللغة من مجرد الوقوف عند البنية السطحية .

وبصرف النظر عن قيمة هذا المنهج فى دراسة اللغة وموقف المدارس اللغوية المختلفة منه ، فقد كتب له الذيوع ووجد كثيرا من المشايعين الذين أخذوا به ، وأفاد منه أصحاب التحليل الأسلوبي[2] الذين صرح بعضهم بأن (النحو الذهني) Mentalistic

---

(١) R. Chapman, Linguistics and Literature. P. B.
ويراجع أيضا : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، لنايف خرما ص ١١٥ .

(٢) من هؤلاء — على سبيل المثال : رتشارد أهمان Richard Ohman في بحث بعنوان (النحو التوليدي ومفهوم الأسلوب) .
Generative Grammars and the concept of the style
و .ج .ب . ثورن J.P. Thorne في بحث بعنوان (النحو التوليدي والتحليل الأسلوبي)
Generative Grammar and stylistic analysis

Grammar ـــ يقصد النحو التوليدي ـــ هو ـــ فقط ـــ الذي يستطيع أن يقدم أساسا ملائما للأسلوبيات ، وأن فشل اللغويات فيما قبل تشومسكي فى تقديم هذا الأساس يمكن أن يرجع إلى مبالغتها فى الاتجاهات غير الذهنية)[1]

والمقصود بـ (الاتجاه غير الذهني) هو اتجاه الوصفيين الذين اقتصروا فى درس اللغة ـــ كما مر ـــ على جانبها الظاهر مما حدا بهم إلى التركيز على الأصوات وإلى إغفال جانب المعنى ، وكان ذلك أهم مأخذ وجهه تشومسكي إلي المنهج الوصفي : أنه منهج غير ذهني .

ومما له دلالة فيما نحن بصدده أن جهود اللغويين العرب فى دراسة اللغة كانت توصف بأنها (ذهنية) وأن هذا الوصف كان ـــ إلى وقت غير بعيد ـــ يساق في معرض التلميح إلى تخلفها عن الأخذ بالمنهج الوصفي ، وعدم النظر الى اللغة على أنها مادة طبيعية تخضع للقياس والتجريب[2]

لقد جاء المنهج التحويلي التوليدي ليقلب الأوضاع ، أو لنقل : ليعيد إلى المناهج القديمة ـــ الذهنية ـــ فى درس اللغة اعتبارها ، وذلك بإفادته من هذه المناهج ، واصطناعه في تطبيقاته نظرة تتوغل إلى ما وراء الظاهر ، أكثر من ذلك نراه يدعو إلى ضرورة العودة إلى مناهج النحو القديمة ، ويشير في هذا الصدد إلى جهود العرب القدماء[3] .

(٣)

لم تكن فكرة (التحويل) غائبة عن تفكير اللغويّ العربي ، سواء بمفهومها أو حتى بلفظها ، ويكفي أن ننظر في حديث النحاة عن (التمييز) لنرى كيف نظروا إلى

---

(١) صاحب هذا الرأي هو J. P. Thorne في بحثه المشار إليه سابقا .

(٢) حول هذا المعنى تدور عبارات الدكتور ولسون بشاي في محاضرته التي سبقت الإشارة اليها ، تراجع ص ٦ نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبة .

(٣) يراجع : النحو العربي والدرس الحديث ، للدكتور عبده الراجحي ص ١٢١ .

كثير من التراكيب المشتملة عليه باعتبارها (مُحَوَّلَةً) عن تراكيب أخرى تؤدي نفس معانيها ولكنها تختلف في صورها التركيبية ، وقد استعملوا في وصف هذه الظاهرة ألفاظا تعبر عن التحويل بالمعنى الذي استعمل به لدى أصحاب المنهج في ربع القرن الأخير .

ويكفي أن نعود إلى سيبويه لنجد أنه يرى في قولك (امتلأتُ ماءً) و (تَفَقَّأْتُ شحما) أن أصله (امتلأتُ من الماء) و (تفقّأْتُ من الشحم) فحذِفَ هذا استخفافا ..

وتقول (هو أشجعُ الناس رجُلاً) ، و (هما خيرُ الناسِ اثنين) .. و (الرّجل) هو الاسم المبتدأ ، و (الاثنان) كذلك ، إنما معناه : (هو خيرُ رجلٍ في الناس) و (هما خير اثنين في الناس)[1] .

وواضح أن سيبويه لا يقف بنظره عند ظاهر اللفظ ، أو ــ بلغة التحويليّين ــ لا يقف عند (البنية السطحية) إذ يرى لهذه البنية أصلا عميقا يختفي وراءها يُعاد توزيع أجزاء الجملة انطلاقا منه ــ على مستوى السطح ، أو الظاهر ــ في مواقع جديدة لم تكن لها في حالة الأصل .

وقد عَبّر بعض النحويين عن هذه العملية ــ عملية المغايرة بين الأصل وصورته الظاهرة ــ بـ (النقل) فصرح الصَّيْمَرِيّ (ق ٤) ــ في سياق الحديث عن (التمييز) بأنه « على ضربين : أحدهما منقول عن أصله والآخر غير منقول » وقد مثل للمنقول بنفس أمثلة سيبويه تقريبا ، فهو « نحو قولك (تصبّب عرقاً ، وحَسُنَ وجهاً).. كان الأصل (تصبّب عرقهُ) و (حَسُنَ وجهُه) .. ثم نُقل الفعل عن فاعله وجعل لما هو من سببه للتصرّف في الكلام والاتساع فيه »[2] كذلك يستخدم ابن عقيل في شرحه على (التسهيل) لابن مالك مصطلح (النقل) ، أو ــ بعبارة أدق ــ مشتقات مادة (ن ق ل) ، وتحدث عن عدم اختلاف النحويين فى « إثبات التمييز المنقول من الفاعل » واختلافهم » فى « المنقول من المفعول »[3] .

(١) الكتاب ١/٢٠٤ ــ ٢٠٦ ط . هارون .
(٢) التبصرة والتذكرة للصّيمري ١/٣١٦ .
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٦٢ ، ٦٣ .

أما الزمخشري فقد وصف عدداً من صور التمييز بأنها « مزالة عن أصلها » وأن « السبب فى هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة . . » ومما له دلالة عنده وصفه لهذه الصور المزالة عن أصلها بأنها « منادِيَةٌ » على هذا الأصل ـــ أى أن صورة الكلام الظاهرة ـــ السطحية ـــ تجيء مرتبطة ببنية الأصل التي صدرت عنها : « واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها ، ألا تراها ـــ إذا رجعت إلى المعنى ـــ متَّصفة بما هي منتصبة عنه ، ومنادية على أن الأصل : (عندى زيتٌ رطل) و (سَمْنٌ مَنَوان) و (دراهمُ عشرون) و (عسلٌ ملء الإناء) . . وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب ، والعرق بالتصبب ، والشيب بالاشتعال ، وأن يقال : (طابت نفسه) و (تصبب عرقه) »[1] .

وشاع استخدام مصطلح (العدول) فى وصفه تحوُّل صيغة من مادة معينة إلى صيغة أخرى ، نجد ذلك عند نفر من النحويين واللغويين وأصحاب الدراسات البلاغية ودراسات الإعجاز وعلوم القرآن والمفسرين ، ومن هؤلاء الصَّيْمري في حديثه عن « الصفات المعدولة عن اسم الفاعل »[2] ، والرماني في حديثه عن « الصفة المعدولة عن الجارية بمعنى المبالغة »[3] ، وابن جني فيما قرره من أن من وسائل تقوية اللفظ لتقوية المعنى : « العدول عن معتاد حاله »[4] وابن أبي الإصبع فى حديثه عن « الصفة المعدولة »[5] وضياء الدين بن الأثير ، وهو يستخدم كلا من مصطلح (النقل) ومصطلح (العدول)[6] وهو ما فعله يحيى بن حمزة العلوي في (الطراز)[7]

هذه المصطلحات التي يمكن اعتبارها من المترادف تعبر كلها عن عمليات من (التحول) ، أوـــ إذا أسندنا الفعل إلى مستخدم اللغة ـــ قلنا : عمليات من

(١) شرح المفصل ٧٤/٢ .
(٢) التبصرة والتذكرة ٢٢٥/١ .
(٣) النكت للرماني ١٠٤ ـــ ضمن ثلاث رسائل .
(٤) الخصائص ١٨٤/١ ، ١٨٥
(٥) تحرير التحبير ١٥٠ ، ١٥١ .
(٦) المثل السائر ٥٠/٢ وما بعدها .
(٧) الطراز ١٦٢/٢ وما بعدها .

(التحويل) ــ ولا مفر من استخدام الاصطلاح ــ من تركيب ، أو صيغة ، يعد كل منها أصلا ، أو أساسا لما يُحوَّل عنه ، أو يُنقل ، أو يُعدل به ، أو يُزال عنه من صور جديدة تحتفظ بالكثير من وشائج الصلة بالأصل ، ولكنها تفارقه نوعا من المفارقة .

هذه العمليات من (التحويل) لم تعدم الدلالة عليها في محيط النحو بالذات بلفظ (التحويل) أو ببعض مشتقات المادة ، فتحدث ابن هشام (ت ٧٦١) في (الشذور) عن أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فجعلها أربعة : « أحدها أن يكون محوَّلا عن الفاعل ، كقول الله عز وجل ﴿ واشتعلَ الرأسُ شيباً ﴾ ، أصله : (واشتعل شيبُ الرأس) وقوله تعالى : ﴿ فإن طِبْنَ لكم عن شيء منه نفسا ﴾ أصله : (فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه) فحول الإسناد فيهما عن المضاف . . ثم جيء بذلك المضاف الذي حُوِّل عنه الإسناد ــ فضلة وتمييزا . . الثاني : أن يكون محولا عن المفعول . . الثالث : أن يكون محولا عن غيرهما . . الرابع أن يكون غير محول »[١] .

وقد استخدم نفس المصطلح في (أوضح المسالك) وتابعه الأزهري في شرحه عليه ، وتابعهما الشيخ ياسين الحمصي في حاشيته على الأزهري ، وذلك عند الحديث على ما لا يجوز جره بـ (من) من أضرب التمييز ، فذكر ابن هشام من ذلك : « التمييز المحول عن المفعول » و « ما كان فاعلا في المعنى إن كان محولا عن الفاعل صناعة : كطاب زيد نفساً . . أو عن مضاف غيره »[٢] . .

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص ٢٥٧ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٣٩٨/١ ، ٣٩٩ ، ويستخدم مصطلح (التحويل) منسوبا إلى بعض من ينقل عنهم ياسين في حاشيته أيضا ، مما يجعلني لا أتبين الوجه في استطراف نهاد الموسى لاستخدام سعيد الأفغاني لمصطلح (التحويل) في بعض تحليلاته ، وكذلك لاعتداده عنصر المعنى ، فالعنصر الأخير ملاحظ بقوة في تعليل النحاة لتحول تركيب عن تركيب آخر ، ونشير بصفة خاصة إلى نصَّيْ سيبويه والزمخشري اللذين أوردناهما ، أما مصطلح (التحويل) فمستخدم بلفظه عند ابن هشام وشراحه ، كما نرى من النصوص التي أوردناها .

يراجع : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، لنهاد الموسى ص ٦٠ ، ٦١ (هامش) .

كذلك يذكر ابن هشام أن صيغة (فاعل) « تحول » للمبالغة إلى صيغ أخرى مثل (فَعَّال) و (فَعُول) أو (مِفْعال) .. إلخ[1] .

(٤)

ولست هنا بصدد تتبع المصطلح بلفظه ، إذ يكفي أن نعرف أن مفهومه كان واضحا ، وأن اللغوي العربي كان على بينة من أن ظاهر العبارة اللغوية لا يمثل حقيقتها دائما ، إذ يكون وراءه أصل يمكن ربطه به ورده إليه عند الحاجة ، وأن هذا الأصل يمكن تبيُّنه بالنظر في هذا الظاهر نفسه ، أو في بعض أمثلة الباب التي تقوم بدورها أدلة على بقية الأمثلة .

لقد عرف اللغوي العربي أن فَكّ الادغام في بعض الأصول تنبيه ــ كما يقول ابن جني ــ « على بقية بابه » فنعلم ــ مثلا ــ « أن أصل (الأصم) ــ : (أصمم) وأصل (صبّ) : (صَبِبٌ) ، وأصل (الدّوابّ) و (الشّوابّ) : (الدوابب والشوابب) على ما نقوله في نحو (استَصْوَبَ) وبابه : إنما خرج على أصله إيذانا بأصول ما كان مثله »[2] .

كذلك عرف أن الضمائر «تردّ الأشياء إلى أصولها » وينقل السّيوطي عن ابن جني أن النون المترخص في حذفها في مثل (لم يكُ)و(من لدُ) تعود إذا وصلت أي من الكلمتين بالضمير ، فيقال : (لم يكنه) و (من لدنه) ، « لأن الضمير يردّ الأشياء إلى أصولها »[3]

كذلك الشأن في كل من التثنية والتصغير ، فكلاهما يرد العبارة إلى أصلها وهذا يعني أن صيغة المثنى وصيغة التصغير تكشفان عن حقيقة الأصل ــ أو البنية الأساس ــ التي تنتمي إليها صيغة المفرد .

فنحن ــ في حالة التثنية نقول ــ مثلا : (أبوان) و (أخوان) و (حموان)

(١) شرح التصريح على التوضيح ٦٧/٢ .
(٢) الخصائص ١٦١/١ .
(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٠/١ ، ٢٢١ .

و (دميان) فنعلم أن الصيغة الظاهرة من مفردات هذه الأسماء ، وهي ـــ على الترتيب ـــ أب ، أخ ، حم ، دم ، أقل من أصولها الحقيقية ، لأن هذه الأصول ثلاثية ، ومن ناحية أخرى نعلم أن الحرفَ الناقص من بعضها هو الواو ، ومن بعضها الآخر هو الياء ، وهذا ما يتّضح أكثر في حالة تثنية الأسماء المقصورة فهذه الأسماء في حالة نطقها مفردة تنتهي جميعها بالألف ، هذا في ظاهر الاستعمال ، ولكن هذه الألف قد تكون في أصلها غير ذلك ، قد تكون واوا أو ياء وهذا ما تكشف عنه التثنية ، فنحن نقول في تثنية (فتىً) و (قفاً) (فتيان) و (قفوان) وهذا يعني أن الألف في (فتىً) هي في حقيقتها ياء ، أما في (قفا) فحقيقتها واو ، وهكذا[1] .

ويكشف التصغير أيضا عن جوانب من البنية الأصلية للفظ ، من أمثلة ذلك الألفاظ التي تعامل معاملة المؤنث دون أن تشتمل على علامة التأنيث الشائعة ـــ وهي التاء ـــ مثل (قِدْر) و (قَوْس) ، إذ يلتزم في تصغير مثل هذين الاسمين بورود تاء التأنيث فى نهايته ، فيقال (قُدَيْرة) و (قُوَيْسَةٌ) فيُعْرَف أن الأصل فيهما التأنيث[2] .

وواضح أننا بإزاء نظرة تحويلية متكاملة ترى في الصورة الظاهرة للغة شاهداً على بنيتها الحقيقية ، وتعامل الصورة الظاهرة من نفس المنطلق الذي نفذ منه سوسير إلى الـ **Parole** عنده ، ونفذ منه تشومسكي الى الـ **performance** ، أما البنية الأساسية فإن نظرتهم إليها لم تبتعد عنها نظرة الأول إلى الـ **Langue** ونظرة الثاني إلى الـ **Competence** وإنْ كان لا بد من الإشارة هنا إلى أن اللغويين العرب من المعنيين بإقرار القواعد المثالية لنظام اللغة قد وجهوا عنايتهم إلى بنيتها الأساسية سعيا من أجل إكمالها وجبر النقص الذي تكشف عنه مقتضيات الاستعمال في صورتها السطحية .

لذلك نراهم يُقِرُّون مجموعةً من القواعد الأساسية لضبط حدود هذا النظام ، فعلى مستوى المفردات حددوا أقسام الكلم من اسم وفعل وحرف وبحثوا معاني الحروف وصيغ الأفعال والأسماء وخصائصَ كل ، وحدّدُوا صيغ المفرد وصيغ الجموع ، ونظموا دلالة الفعل على الزمن ، ودلالة الألفاظ على معانيها : فهناك اللفظُ الواحدُ للمعنى

(١) الأشباه والنظائر ٩٣/١ .
(٢) الأشباه والنظائر ١٠٠/١ .

الواحد ، واللفظ الواحد للمعاني المتعددة ، والألفاظُ المتعدد على المعنى الواحد ، كما ضبطوا نظام العدد ، ونظام الجنس ، ونظام الضمائر ، وكذلك نظام التعيين (التعريف والتنكير) . . الخ .

وبالنسبة للتراكيب حدّدوا نظام الجملة : أجزاءها وترتيب هذه الأجزاء وذلك ضمن ما عرف بمقولة (الرّتبة) ، فمن الأجزاء ما رتبته التقديمُ ومنها ما رتبته التأخير ، والتقديم قد يكون مطلقا ، وقد يكون بالنسبة لأجزاء معينة ، كما تحدثوا عن (التّضامّ) والأجزاءِ التي تتلازم فلا يجوز الفصل بينها ، وما يمكن أن بفصل بينه وبين غيره .

كذلك حدّدُوا ما يكون أساسيا من أجزاء الجملة ، وما يمكن أن يكون ثانويا يجوز أن يُستغنى عنه ، وتحدّثوا في ذلك عن قواعد الحذف ، والأجزاء التي لا يجوز حذفها ، وتلك التي يجوز أن تُحذف ، والشروط التي يجب توافرها لجواز الحذف .

وقادهم الحرص على سلامة نظام اللغة واستقامته إلى تبرير كل ظاهرة فيه وكذلك جَبْر أيّ وجه من وجوه النقص تكشف عنه ظروف الاستعمال ، أو يظهر على ضوء النظرة المنطقية التي حكّموها في بحثهم للغة . . وقد تكفلت نظرية (العامل) بتقديم المبّررِ لظاهرة الإعراب في حالاته المختلفة ، كما تكفلت بتقدير (المؤثّر) اللازم لكل (أثَرٍ) إعرابي لا يظهر مُؤَثِّرهُ على مستوى السطح .

من ذلك ــ على سبيل المثال ــ تعليل أبي عبيدة لنصب كلمة (خَيْرا) في قوله تعالى : ﴿ فآمنوا خيراً لكم ﴾ ــ النساء ١٧٠ ــ بأنه « نصب على ضمير جواب (يكنْ خيرا لكم)»[1] . ومثال آخر من حديث الفَرّاء عن قوله تعالى : ﴿ ولا تقولوا ثلاثة ﴾ ــ النساء ١٧١ ــ ، يقول : « أي تقولوا (هم ثلاثة) . . فكل ما رأيتَه بعد القول مرفوعا ولا رافعَ معه ففيه إضمار اسم رافعٍ لذلك الاسم »[2] .

لقد كان (التقدير) ــ وهو السمة الأساسية في النحو الذهني ــ هو العصا السحرية التي لعب بها اللغويُّ العربيُّ في تشبُّثِه بمنطقية النظام اللغوي وكماله ، فبواسطته

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/١٤٣ .
(٢) معاني القرآن للفراء ١/٢٩٦ .

وجد ـــ كما سبق القول ـــ العاملَ المناسب لكل معمول لا يظهر عاملُه على السطح ، وبواسطته أيضا تمكّن من العُثور على الأجزاء المحذوفة ـــ أو الناقصة ـــ من الجملة كما استطاع أن يكيِّف هذه الأجزاء فيتصوَّرها بالقدْر المطلوب .

نجد أمثلة ذلك في حديث ابن جِنيّ عن (العامل) في رفع الاسم في نحو (أزيدٌ قام ؟) ، إذْ يذهب إلى أن الرافع له « فِعلٌ مضمر محذوف خالٍ من الفاعل ، لأنك تريد : (أقام زيد ؟) فلما أضمرتَه فسرتَه بقولك (قام) » فمجيء الاسم مرفوعا في البداية هو الذي اقتضى تقديرَ الفعل خاليا من الفاعل ، أما في حالة مجيء الاسم في البداية منصوبا فإن الأمرَ في هذه الحالة يحتاج إلى تقدير فعل فيه فاعله مضمرا . وتبدو العملية عنده في شكل قانون يقرر « أن الفعل المضمرَ إذا كان بعده اسم منصوب به ففيه فاعله مضمرا ، وإن كان بعدَه المرفوع به فهو مضمر مجرّداً من الفاعل »[١] .

وعملية التقدير هنا تنطلق من واقع البِنْية الظاهرة ، وعلى حسب حاجتها بمعنى أنها ليست عملية جزافية ، وإنما تجيء موجَّهة إلى سدِّ النقص الواقع في ظاهر اللفظ وفقا لقواعد الأصل ، وهذا ما يكشف عنه بعض حديث الزركشي عن شروط الحذف ، ومنها « أنْ تكون في المذكور دلالةٌ على المحذوف » ، وتنقسم هذه الدلالةُ عنده إلى : (مثاليّة) و (حاليّة) ، ويقول : إن « المثالية قد تحصل من إعراب اللفظ ، وذلك كما إذا كان منصوبا فيُعلَم أنه لا بد له من ناصب وإذا لم يكن ظاهرا لم يكن بدٌّ من أن يكون مقدّرا »[٢] .

ولا يقتصر التقدير على العوامل غير الظاهرة ، وإنما يتسع ليسدَّ النقص حيث وُجِدَ وفي أيّ مكان من الجملة ، وهذا ما يوضّحه حديثُ ابن هشام عن نوع (الحذف) الذي ينظر فيه النحوي ـــ والفرق بينه وبين الحذف الذي ينظر فيه المفسّر : « الحذف الذي يلزم النحويّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة . . وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ ، أو بالعكس ، أو شرطا بدون جزاء ، أو بالعكس ، أو معطوفا بدون

(١) الخصائص ٢/٣٨٠ .
(٢) البرهان للزركشي ٣/١١١ ، ١١٢ ، ويراجع مغني اللبيب ص ٦٠٦ في حديثه عن « شرط الدليل اللفظي » .

معطوف عليه ، أو معمولا بدون عامل »[1] .

أما الهدف من وراء ذلك فهو إكمال الصورة التي يقتضيها نظام اللغة ، أو بنيتها الأساسية ، بصرف النظر عن حاجة المعنى الذي قد يكون مفهوما من البنية السطحية للكلام ، وهذا ما يُفْهَم من رفض الزركشي لاعتراض الفخر الرازي على حاجة قولنا (لا إله إلاّ الله) إلى تقدير خبر محذوف ، يقول الزركشي : « لا معنى لهذا الإنكار . . ثم لابدّ من تقدير خبر لاستحالة مبتدأ بلا خبر ظاهراً أو مقدّرا »[2] ، لماذا ؟ يجيب الزركشي بأنه « قد تُوجِبُ صناعةُ النحو التقديرَ وإن كان المعنى غيرَ متوقِفٍ عليه . . وإنما يقدِّر النحوي ليعطِيَ القواعدَ حقها ، وان كان المعنَى مفهوما ، وتقديرهم ــ هنا أو غيره ــ ليروا صورةَ التركيب من حيث اللفظُ مثالاً ، لا من حيث المعنى »[3] .

وليس معنى ذلك أنهم فهموا عملية التقدير على أنها إيجادٌ لما لا وجودَ له ، أو ادّعاءٌ بهذا الوجود . . بالعكس ، فقد فهموا من هذه العملية أنها نوع من التمثيل لبنيةٍ ذات وجودٍ حقيقيّ ــ وإن يكُنْ غيرَ ظاهر ــ وأنها الأصل لهذه البنية الظاهرة التي ليست سوى صورة محوّرةٍ ــ بدرجة ما ــ عن بنيتها الأساسية .

وواضح من أحاديثهم السابقة عن دواعي التقدير وحدوده أن الهدف الأول لقواعد النحو بالذات هو الإرشاد ــ من واقع البنية الظاهرة ــ إلى كيفية تصوُّر البنية الأساسية وتصويرها . وقد يختلف النحاة في تقدير هذه البِنية الأساسية وَفْقاً لتعدُّدِ نظراتهم إلى إمكانات البنية الظاهرة وما يمكن أن تُفْضيَ إليه في ضوء تعدّد السياقات واحتمالات القواعد ، ومع ذلك يظل إيمانهم بوجود هذه البنية واستقرارها راسخا ، ويظل الحديث عنها غايتهم .

(٥)

إذا كان ذلكَ هو موقف النحاة واللغويّين من المعنيين بإقرار قواعد النظام اللغوي .. أعني الاهتمام بالبنْية الأصليّة للغة انطلاقا من البنية الظاهرة فإن أصحاب الدرس البلاغي قد ساروا ــ أو نظروا ــ من اتجاه مضاد .. أعني نظروا إلى البنية الظاهرة انطلاقا من البِنْية الأصلية .. وبينما حرصَ المعنيون بقواعد النظام على النظر إلى

(١) مغني اللبيب ٧٢٤ ، ٧٢٥ .

(٢) البرهان للزركشي ١١٥/٣ ، ١١٦ .

(٣) المرجع السابق ، نفس الموضع .

البنية الظاهرة لمعرفة احتمالاتها المفضية إلى بنيتها الأصلية حرص أصحاب الدرس البلاغي على النظر إلى البنية الأصلية لكي يعرفوا ــ في ضوئها ــ درجة التحوير التي تكون قد لحقت بنيةَ الكلام الظاهرة استجابة لغاية البليغ ــ أو غاياته ــ من كلامه .

هاتان النظرتان المتقابلتان يمكن أن نجدهما ــ معا ــ في نصّ الزمخشري ، ففي تفسيره لقوله تعالى من سورة الإسراء : ﴿ قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي .. ﴾ يقول : « (لو) حقُّها أنْ تدخل على الأفعال دون الأسماء .. فلا بدّ من فِعْل بعدها في (لو أنتم تملكون) ، وتقديره : (لو تَمْلِكُون تَملِكون) فأضْمِر (تَمْلِكُ) إضماراً على شريطة التفسير ، وأبدِل من الضمير المتصل ــ الذي هو الواو ــ ضميرٌ منفصل ، وهو (أنتم) لسقوط ما يتصل به من اللفظ ، فـ (أنتم) فاعل الفعل المضمر ، و (تملكون) تفسيره ، وهذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب .

فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أنّ (أنتم تملكون) فيه دلالة على الاختصاص ، وأنَّ الناس هم المختصون بالشح المتبالغ .. وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسِّر برز الكلامُ في صورة المبتدأ والخبر »(١) .

أمامنا في هذا النص نظرتان ، إحداهما يفرضها (علم الاعراب) وتتجه ــ كما نرى ــ من بداية النص .. من صورته الظاهرة ، بتسجيل مجيء الاسم (الضمير) بعد (لو) التي « حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء » .. والتي « لا بد من فعل بعدها » . ولأنّ الصورة الظاهرة التي جاءت عليها العبارة لم تحقق هذا الشرط فإن النظرة النحوية ــ أو نظرة (علم الاعراب) ــ تصطنع التقدير في ضوء إمكانات النحو لترى أن الصورة الحقيقية للعبارة ــ أو بنيتها الأصلية ــ تقوم على وجود فعل بعد (لو) من لفظ الفعل المذكور في جوابها ــ وهذا هو معنى استغلال النظرة النحوية لامكانات الصورة الظاهرة واحتمالاتها في ضوء قواعد النظام ــ .

وإذا كان المعنيُّ بأمر هذا النظام يبدأ من البنية الظاهرة منطلقا إلى تصوير البنية الأصلِيّة ، فإن البلاغيَّ يبدأ من البنية الأصلية إلى إقرار البنية الظاهرة ، ثم يضيف إلى ذلك الحديثَ عن القيمة التي استدعت ذلك التحوير أو ترتبت عليه .

---

(١) الكشاف ٢/٥٤٣ ، والإيضاح للخطيب القزويني ٨٢ ، والبرهان للزركشي ٣/١٨٨ .

وهذا ما نراه في الجزء الثاني من نص الزمخشري ، فأصحاب(علم البيان) يسجلون سقوط الفعل الأول ــ أي الفعل المفترض بعد (لو) ــ بسبب وجود الفعل المفسر في جوابها ــ أي أنهم في حقيقة الأمر قد بدأوا مع الجملة في حالة كمالِها المتصور ــ أي في بنيتها الأصلية ــ ثم تتبعوا ما أصابها من حذف وتحوير إلى أن « برزَ الكلامُ في صورة المبتدأ والخبر » ــ بعد أن كان في صورة الفعل والفاعل ــ ليجدوا في الصورة الجديدة دلالة على الاختصاص .. إلخ .

هذا المسلك من جانب البلاغيين في انطلاقهم من الصورة الكاملة المقدرة للكلام إلى صورته الفعلية الظاهرة ، وتتبّعهم لمظاهر التحوير التي تطرأ ــ ولو نظريا ــ على الصورة الأولى حتى تنتهي إلى الصورة الثانية .. يمكن التأكد منه لدى آخرين غير الزمخشري ، من هؤلاء ابن جني ، ففي حديثه عما سماه (إصلاح اللفظ) ــ ويعني به أن العرب تتصرف في ألفاظها حرصا منها على جانب المعنى ــ يقف عند قولهم (كأنّ زيداً عَمْرٌو) فيقرر أن « أصل هذا الكلام : (زيدٌ كعمرو) ، ثم أرادُوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إن) فقالوا : (إن زيـداً كعمرو) ، ثم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلاما أن عقد الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف ــ وهي جارة ــ لم يجز أنْ تباشر (إنّ) لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحُها فقالوا : (كأنّ زيداً عمرو) »[1] .

هذا أحد الأمثلة ، ومثال آخر يقدمه ابن جِنّي أيضا ، ويصور كيف تتطور الجملة الأصل ــ المكونة من الفعل والفاعل والمفعول ــ على طريق الاهتمام بالمفعول ــ لتنتهي إلى جملة مكونة من فعل مبْنِيّ للمجهول ونائِب فاعل هو المفعول القديم في الجملة الأصلية ، يقول : « أصل وضع المفعول أن يكون فضلةً وبعد الفاعل ، كـ (ضرَبَ زيدٌ عمراً ، فإذا عناهم ذكر المفعول قدّمُوه على الفاعل فقالوا : (ضَرَبَ عَمْراً زيدٌ) ، فإذا ازدادت عنايتُهم به قدّموه على الفعل الناصبة فقالوا (عمْراً ضرَبَ زيدٌ) ، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه ربُّ الجملة وتجاوزوا به حَدَّ كونِهِ فضلةً فقالوا : (عمرٌو ضربَه زيدٌ) فجاءوا به مجيئا ينافي كونه فضله ، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا (عمرٌو ضرَبَ

(١) الخصائص ٣١٧/١ .

زيدٌ) فحذفوا ضميره ونووه ، ولم ينصبوه على ظاهر أمره .. ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له وبنوه على أنه مخصوص به ، وألغوا ذكر الفاعل مظهَراً أو مضمرا فقالوا : (ضُرِبَ عمرو) فأطَّرِحَ ذكر الفاعل البتة »[1] .

ولعل أروع الأمثلة التي تكشف عن حرص البلاغِيّ العربيّ على البدءِ من البِنية الأصلية للغة ، ثم التدرج معها في مراقبة تحوُّلها إلى بنيتها الظاهرة التي تمثل المستوى البليغ ما نجده لدى السّكاكي في تصويره لمدى المفارقة بين العبارة القرآنية المعجزة في قوله تعالى في سورة مريم ، آية ٤ ، على لسان نبيّه زكريا عليه السلام : ﴿ ربِّ إنّي وَهَنَ العظْم مني ، واشتعل الرأسُ شيبا ﴾ وبين العبارة التي تصوَّرَ أنها تحمل أصلَ المَعْنى في العبارة القرآنية ، يقول السكاكي : « الكلام في تلك اللّطائف مفتقر إلى أخْذِ أصلِ معنى الكلام ومرتبتِه الأوْلى ، ثم النظر في التفاوُتِ بين ذلك وبين ما عليه نظْمُ القرآن ، وفي كم درجة يتّصل أحدُ الطرفين بالآخر ، فنقول : لا شبهة أنّ أصلَ معنى الكلام ومرتبَته الأوْلى : يارَبِّي قد شِخْتُ ، فإن الشّيخوخةَ مشتملةٌ على ضَعْفِ البَدَن وشيْبِ الرأس المتعرّض لهما ، ثم تُرِكتْ هذه المرتبة لتوخّي مزيدِ التقرير إلى تفصيلِها في (ضَعُفَ بدَنِي وشَابَ رأسِي) ، ثم تُركتْ هذه المرتبة الثانية لاشتمالها على التَصريح إلى ثالثةٍ أبلغَ ، وهي الكِناية في (وَهَنَتْ عِظامُ بدَني) ــ لِما ستعرف أن الكناية أبلغُ من التصريح ــ ثم لقصْد مرتبةٍ رابعة أبلغ في التقرير بُنِيَتْ الكناية على المبتدأ فحصل : (أنا وهنَتْ عظام بدَني) . ثم لقصد خامسة أبلغ أدخِلَتْ (إنّ) على المبتدأ فحصل (إني وهنت العظامُ من بدَني) . ثم لطلب تقرير أنّ الواهن هي عظام بدنه قُصِدَتْ مرتبةٌ سادسةٌ وهي سلوك طريق الإجمال والتفصيل فحصل : (إنّي وهنَتْ العِظَام مِنْ بدَنِي) . ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به قُصِدَتْ مرتبةٌ سابعةٌ وهي ترْكُ توسيط البدن ، فحصل : (إني وَهَنَتْ العِظام مِنّي) . ثم لطلب شمول الوهن العظام فرداً فرداً قُصِدَتْ مرتبةٌ ثامنةٌ ، وهي تَرْكُ جَمْع العظم إلى الإفراد لصحة حصول وهن المجموع بالبعض دون كلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ ، فحصل ما ترى ، وهو الذي في الآية : ﴿ إنّي وَهَنَ العَظْمُ مِنّي ﴾ .

وهكذا تُرِكَتْ الحقيقةُ في (شابَ رَأسِي) إلى أبلغَ وهي الاستعارة .. فحصل (اشْتعَلَ شيبُ رأسِي) ، ثم تُرِكَتْ إلى أبلغ وهي (اشتعَّل رأسِي شَيْبًا) .. ثم ترك .. إلى

(١) المحتسب لابن جني ٢/٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(اشتعل الرأس مني شيبا) ــ على نحو (وهن العَظْم مِنّي) ثم تُرِكَ لفظ (مني) لقرينة عطف (واشتعَل الرأسُ) على (وَهَنَ العظم مَنّي) لمزية مزيدِ التقرير .. »[1] .

إن أبرز ما تكشف عنه النصوص الثلاثة الأخيرة نتيجتان :

الأولى :

ما سبق تقريره من انطلاق البلاغي العربي من تصوره للبنية الأصلية للعبارة وهي البنية التي افترض أنها تمثل الصورة الصحيحة لها من الوجهة النحوية واللغوية عموما ، ثم تتبُّعه لصور ودرجات المفارقة التي تجيء عليها البنية الظاهرة والتي تمثل مستوى الاستخدام الأدبي .

الثانية :

رَبْطه بين هذه المفارقة وبين عنصر (القِيمة) ــ بمعنى الدلالات والتأثيرات الخاصّة التي تحقِّقُها العبارة الأدبية ــ واتخاذه كلّ صور المفارقة بين البنية الأصلية والبنية الظاهرة مجالاً لبحثه ، ووصفها في مصطلحات الدرس البلاغي أو إعادة تعريفها بما يتمشى مع غايات هذا الدرس .

هاتان النتيجتان يمكننا أن نتحقق منهما باستعراض تصور كل من ابن جني والسكاكي لتطور أصل الجملة عنده ــ أو لـ (تولد) الجمل ــ باصطلاح التحويليين ــ (وإن كانت الأمثلة لا تنطبق على عملية التولد عند التحويليين تماما) ، ويمكن تصوير ذلك على النحو التالي :

---

(١) مفتاح العلوم للسكاكي ١٣٧ ، ١٣٨ .

الجملة الأولى عند ابن جني
(زيد كعمــرو)

١			زيدٌ	كـــ	عمرو
٢		إنّ	زيداً	كـــ	عمرو
٣	ك	إن	زيدا		عمرو
٤	كـــ	أن	زيداً		عمرو

الجملة الثانية عند ابن جني
(ضرب زيـد عمــرا)

١		ضَرَبَ	زيد	عمرا
٢		ضرب	عمرا	زيد
٣		عمرا	ضرب	زيد
٤	عمرو	ضربـــــه		زيد
٥	عمرو	ضرب		زيد
٦		ضُرِبَ	عمْروٌ	

أصل العبارة القرآنية المعجزة ــ أو مرتبتها الأولى في نظر السكاكي[1]

١	شخـــت				
٢		ضعف			بدنـي
٣		وهنـــت	عـظام		بدنـي
٤	أنـا	وهنـــت	عـظام		بدنـي
٥	إنـــي	وهنـــت	عـظام		بدنـي
٦	إنـــي	وهنـــت	الــعظام	من	بدنـي
٧	إنـــي	وهنـــت	الــعظام		منـــي
٨	إنـــي	وهـن	العظم		منـــي

٢	شـاب	رأســـــي		
٣	اشتغل شيب	رأســـــي		
٤	اشـتغل	رأســـــي		شيبا
٥	اشـتغل	الــرأس	منـــي	شيبا
٦	اشـتغل	الــرأس		شيبا

وواضح من هذا العرض مبدأ المقابلة بين العبارة الأدبيّةِ والأصل الذي تطوّرتْ عنه ، وأنْ هذه العبارة تبلغ ذروة فعاليتها مع بلوغها ذروة المغايرة لأصلها ، وإنْ كان ذلك لا يمنع من تمتُّعِها بدرجاتٍ من هذه الفعالية بالمقدار الذي تبتعد به عن ذلك الأصل ، وهو ما يكشف عنه نص (المُحْتَسَب) لابن جِنّي ، وكذلك نص السكّاكِي إذْ يرتّب كلّ منهما قدراً من الفَعالِيَةِ وقوةِ الأدَاءِ للمعنى على كلِّ درجةٍ من درجات البُعد بين العبارة وأصلِها الذي صدرَتْ عنه .

وهذه هي النتيجة الثانية . . أعني الربطَ بين القِيمة الأدبية ــ بمعنى قوة الدَّلالةِ وكثافة التأثير في العبارة ــ وبين المغايرةِ للأصل ، ومن ثم اتخاذ هذه المغايرة مجالا للبحث البلاغي . ومرّ بنا حديثُ الزمخشريّ عن دلالة (الاختصاص) التي رتبها أصحاب (علم

(١) من الواضح أن هذه المقابلة من السكاكي هي مجرد افتراض يبين به مدى الروعة والإعجاز في العبارة القرآنية عن معنى كان يمكن ــ في رأيه ــ أن يعبَّر عنه في غير القرآن بعبارة عادية مجردة من البلاغة .

البيان) على بروز الكلام في صورة المبتدأ والخبر ، بعد أن كان في صورة الفعل والفاعل ، كما مرّ حديثُ ابن جِني عن تحقُّق زيادة الاهتمام بالاسم الذي وقع عليه الفعل نتيجة تغيير موقعه في الجملة ثم بإخراجه عن باب المفعولية أصلا ، أما السكاكي فيتحدث في نصه السابق عن القيم التي تحققت بحكم تفوُّق العبارة القرآنية وتجاوزها للأصل الذي قاسها إليه ، وهو التجاوز الذي ترتبت عليه مزايا :(مَزِيد التّقرير) و (الكِناية) و (الإجمال والتَّفْصِيل) و (الاسْتِعارة) و (المُبالغة) وغيرها . ونضيف نصًّا من (المُغني) لابن هشام ، حيث يوجب « أنْ يقدَّرَ المفسَّرُ في نحو (زيداً عرفته) مقدَّما عليه » ، ثم يضيف قوله : « وجَوَّز البيانِيُّون تقديره مؤخَّرا عنه ، وقالوا : لأنه يفيد الاختصاصَ حينئذ »[1]

وكلّ ذلك يؤكِّد ما سبق قولُه من قيام البحث البلاغي على رَصْد ظواهر التحوُّل في العبارة وذلك بالنظر إلى أصلِها أو بِنْيَتِها الأساسية التي تحوّلت عنها ، وفضلا عن هذه التصريحات المتعلّقة بأمثلة جزئية تصادفنا التصريحاتُ العامة المتعلّقة بموضوع الدرس البلاغي في عمومه ، من ذلك ما نجده في (جَوْهر الكنز) من أن « موضوعَ علم البيان هو كلام العرب ، والأحوالُ العارضة لذاته هى التي يبحث عنها »[2] وما نجده في (الطِّراز) من أن « الفصاحةَ من عوارض الألفاظ وأن البلاغةَ من عوارض المعاني »[3] وأن من فوائد علم البيان ما يَحْصُل من بلاغة في المعنى وحسن نظم وترتيب له ، وأنه « كالكيفِيَّة العارضة »[4] .

ويعلل المغربي ـــ من شراح (التلخيص) ـــ لاستخدام صاحب (التلخيص) لكلمة (الحَذْف) في الحديث عن حذف المسند إليه وكلمة (التَّرْكِ) في حديثه عن حذف المسند ، ويرى في ذلك دلالةً على أهمية المسند إليه كركْنٍ في الجملة وأنّه لذلك عَبَّر عن عدم الإتْيان به بـ (الحذف) « للاشارة إلى أنّ وجودَ هذا (يعني المسند إليه) ألْزَمُ ، حتى كأنّ عدمَه طارىء ، فكأنَّه أُتِيَ به ثم حُذِف »[5] ويقول عن (أحوال المسند

(١) مغني اللبيب ٦٧٨ .
(٢) جوهر الكنز ٤٧ .
(٣) الطراز للعلوي ١٨٠/١ .
(٤) الطراز ١٨٣/١ .
(٥) مواهب الفتاح ـــ شروح ـــ ٢٧٤/١ .

إليه) إنها « الأحوال العارضة من حيث إنه مسند إليه ، بمعنى أنها تعرض له في حال كوْنِه مسنداً إليه ، لا من أجلِ كوْنه مسنداً إليه ، فإنّ الحذفَ والذكرَ . . ونحوَها أمورٌ عَرضَتْ له . . »[1] .

ووصْفُ الظواهر التي يتناولها البحث البلاغيُّ بالنسبة لهذا الجزء أو ذاك من أجزاء الكلام بأنّها (أحوالٌ عارضة) وكذلك وصْفُ موضوع البحث البلاغي كلِّه ــ سواء تحت مصطلح (البلاغة) أو (البيان) أو غير ذلك من الأسماء ــ قاطعٌ في قِيام هذا البحث على ما يمكن أن نُطْلِقَ عليه : (ناتِج التحوُّل) أوْ (حَاصِل الفرق) بين البِنْية الأصلية للغة والبنية الظاهرة التي تكون عليها العبارة .

(٦)

وباستطاعتنا أن نختَبِر مدى صِدْقِ هذا الحكم بالرُّجوع إلى أبوابِ البحث البلاغيّ لنرى كيف تقوم معظم هذه الأبواب على ظواهر من التحوُّل عن المَقولات الأساسية التي تَحْكُم البِنيةَ الأصْلِيّة للّغة سواءٌ في جانب التركيب أو جانب الدلالة .

وعلى سبيل المثال فإن مبحث (التقدِيم والتأخير) يعالجُ صوراً من التحوُّل عَمَّا تعتدُّ به البِنْيَةُ الأصلية للّغة مما عُرِف باسم (الرُّتبة) ويُقصَد بِها ترتيب المواقع بين الأجزاء داخل الجملة ، ومعروفٌ أنّ اللغةَ العربية تتمتّع ــ بسبب ظاهرةِ الإعراب ــ بقدْرٍ من حرية الحركة بين أجزاء الجملة[2] ، ومع هذا فقد تحدَّثُوا عما عُرِف بالرتبة المحفوظة ــ يعنون ما لا ينبغي مخالفتها ــ والرتبةِ غيرِ المحفوظة التي تُمْكِنُ فيها المخالفة .

هذا على مستوى البِنْية الأصلية ــ كما تصوّرها النحاة ــ أمّا على مستوى البحث البلاغي والذي قلنا إنه يتناول مظاهر التحوُّل عن هذه البنية فإن مبحثَ التقديم والتأخير يقوم في الغالب على تجاوُزِ هذه الرتب ومخالفتها ، وهو ما يُفهم من تصريح للزمخشري بأنه إنما يُقال بالتقديم والتأخير للمُزَال عن موضعه ، لا للقَارِّ في مكانه[3] وهو

(١) المرجع السابق ٢٧٣/١ .
(٢) يراجع في هذا نص من الإيضاح في علل النحو ــ نقلا عن الأشباه والنظائر للسيوطي ٧٨/١ .
(٣) الكشاف ٥١٥/١ .

تصريح يتمشى مع ما ذهب إليه بعضهم من عَدّ هذا المبحث ضِمْن مباحث المجاز « لأنه تقديمُ ما رُتْبَتُه التأخير ــ كالمفعول ــ وتأخيرُ ما رتبتُه التقديم ــ كالفاعل ــ نُقِلَ كلّ واحدٍ منهمَا عن رُتْبَتِه وحَقّه »[١] .

أما مبحثُ الإيجاز والإطناب فيقوم على مخالفة ما أطلقوا عليه (متعَارف الأوساط) وقد عرّفوه بأنه « تأدِيَةُ أصْلِ المَعْنى بدَلالاتٍ وضْعِيّةٍ وألفاظٍ كيف كانَتْ »[٢] وجعلوا « الإيجاز هو أداءُ المقصود من الكلام بأقَلّ من عبارات متعارفِ الأوساط » و « الإطناب هو أداؤه بأكثر من عباراته ، سواء كانت القِلّةُ أو الكَثْرَةُ راجعةً إلى الجُمل أو إلى غيرِ الجُمل »[٣] .

وهذه ــ في الواقع ــ صياغة مركّزة تستوعب كل تفاصيل هذين المبحثين وما يكمن خلفهما من تصوُّر البلاغيِّ العربي لأصل مُحايدٍ يتمُّ التحوّلُ عنه إلى أقلّ منه في حالة الإيجاز والى أكثر منه في حالة الإطناب ، ومن ثَمّ وُصِفَ كلّ من الإيجاز والإطناب بأنه (نِسْبِيٌّ) ، مما أتاح لهما حرية الحركة ، أو بلغة الاصطلاح ــ حرية التحوُّل إلى الصورة التي يراها المتكلم ملائمةً لأداء غرضه .

هذا ويمكن التعرُّض للكثير من ظواهر التراكيب التي تناولها البلاغيّون مما صُنِّف مؤخّرا ضمن (علم المعاني) ــ كالحَذْفِ والذِّكْر والتكرار والقصْر وأساليب التعجُّب . . إلخ ــ لنرى أنها جميعا تمثّل تحولاتٍ عن بِنْيات أصليّة وراءها تحمل أصلَ المعنى وتتمثَّلُ فيها قواعدُ النظام النّحوي على الوجه الأكمل .

فإذا جِئْنا ــ على سبيل التمثيل ــ إلى بعضٍ من صور البيان رأينا أنّها تمثِّل ــ هي الأخرى ــ صُوَراً من التحوُّل على مستوى الدلالة . ومّر بنا أن اللغويين حاولوا تنظيم هذه المسألة ، ولذلك وُضِعَتْ المعاجم المختلفة ، والصورة المثالية في مسألة الدلالة هي أن يكون كلّ لفظ بإزاء مدلولٍ معيّن ، ويُعرف هذا النوع من الألفاظ باسم (المُتبايِن)

---

(١) البرهان للزركشي ٣/٢٣٣ .
(٢) شرح السعد التفتازاني على تلخيص المفتاح ــ شروح ــ ٣/١٦٢ ، ١٦٣ .
(٣) مفتاح العلوم ص ١٣٣ والإيضاح للقزويني ١٧٦ ، ١٧٧ .

أو (المفرد) ، وقد صنفوا ما خرج عن هذه الصفة تحت أسماء مثل (المشترك) و (المتضاد) و (المترادف) . . الخ . . لكنهم أدخلوها جميعها في إطار ما هو وَضْعِيٌّ اصطلاحي ، أي أنهم أدخلوها ضمن قواعد النظام ، واعتُبِرَتْ الدلالة الوَضْعِيّة أصلا يُقال بالعدول عنه ، أو بِتَجَاوُزِهِ والتَّحَوّل عنه في حالة الاستخدام المجازي . .

وهذا هو المعنى الذي دارَتْ حوله تعريفات المجاز بمختلف أقسامه في كتب البلاغيين ، ونجتزئ هنا ببعض نصوصِ عبد القاهر الذي صرح بأنه « إذا عُدِل باللفظ عما يوجبه أصلُ اللغة وُصِفَ بأنه مجاز ، على معنى أنهم جازوا به موضعَه الأصلي أو جازَ هو مكانُه الذي وُضِعَ فيه أولا » ثم يقول : « والغرضِ المقصود بهذه العبارة أنْ نبينَ أنَ لِلَفظ أصلاً مَبْدُوءاً به في الوضع ومقصوداً ، وأنّ جَرْيَهُ على الثاني إنما هو على سبيل الحُكْم يتأدّى إلى الشيء من غيره »[1]

وتتضح فكرة (الأصل) والتحوُّل عنه في نصٍّ آخر يدور حول ما عُرِف لدى المتأخرين بالمجاز المُرسل ، فهو يتناول قولهم (ضربتُه سَوْطاً) ويقول : « عَبَّرُوا عن الضربة التي هي واقعةٌ بالسَّوْط باسمه ، وجعلوا أثَرَ السوط سوطا ، وتعلم ـــ على ذلك ـــ أن تفسيرَهم له بقولهم : إن المعنى (ضربتُه ضربةً بسوْطٍ) بيانٌ لما كان عليه الكلام في أصله »[2] وهو صريحٌ في أنَ الجملة الأولى (ضربته سوطا) محوَّلةٌ عن الجملَةِ الثانية (ضربتُه ضربة بسوط) ، وهو قانون يعُمّ ظاهرة المجاز عموما ، بصرف النظر عن المصطلحات المستخدَمة في وصفها والأقسام التي انقسمت إليها ، فالمجاز بكل أقسامه يمثّل وضعا ثانيا محوَّلا عن وضعِ أوّل ، أو إذا شئنا الدقّة ـــ محوَّلا عن أصلٍ سابق على عملية التحويل التي تمثّلها عمليةُ التجوز ، وهو ما يؤكده نصٌّ من الفخر الرازي يقرّر أن « المجازَ خلافُ الأصل ، لأنه يتوقّف على الوضع الأول والمناسبة والنقل . . ولأن لِكُلِّ مجازٍ حقيقة ، ولا عكس ، يدُلّ عليه أنَ المجاز هو المنقول إلى معنى ثان . . والثاني له أول »[3]

(١) أسرار البلاغة ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(٢) أسرار البلاغة ٣٣٠ .

(٣) نقلا عن الزهر ١/٣٦١ .

ويتضح الإحساس بفكرة الأصل الكامن وراء العبارة المجازية في أمثلتهم لما أطلق عليه المجازُ العقلي أو المجاز الإسنادي ، ويلاحظ في هذا القسم من المجاز ــ الذي يعود فضل التفصيل فيه إلى عبد القاهر ، وإن كان الإحساسُ به أقدمَ كثيرا من عصر عبد القاهر[٢] ــ يلاحَظ خضوعُ البِنية الأصلية وراءه لاعتبارات منطقية تتلبّس بها اعتباراتٌ لغوية في بعض الأحيان لما قد يصحب أمثلته من تغيّر إعراب بعض الكلمات فيها ، ومن هنا وُصِفتْ أمثلتُه بأنها مُزالة عن مواضِعِها التي تنبغي لها[٣] ومنقولة عن أحكامها إلى أحكامٍ ليست بحقيقة فيها ، يقول عبد القاهر « الكلمةُ كما تُوصَفُ بالمجاز لنقلِك لها عن معناها . . فقد تُوصَف به لنقلِها عن حكم كان لها إلى حُكْمٍ ليس هو بحقيقة فيها . ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسي إعرابَ المضاف في نحو ﴿ واسْأَل الْقريَةَ ﴾ ، والأصل (واسْأَلْ أهْلَ القرية) ، فالحكمُ الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجرُّ ، والنَّصْبُ فيها مجاز . وهكذا قولهم (بنو فلان يَطَؤهم الطريق) يريدون (أهل الطريق) ، الرفع في الطريق مجازٌ ، لأنه منقولٌ إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأهل ، والذي يستحقه في أصله هو الجر »[٣] .

ففكرة الأصلِ المحوَّلِ عنه واضحةٌ تماما في كلام عبد القاهر وأمثلته ، أما التحويل فقد تمَّ بحذف المضاف الواقع مفعولا في المثال الأول ، والواقع فاعِلاً في المثال الثاني ليتغيّر إعرابُ المضافِ إليه إلى إعراب المضاف المحذوف ثم لتنشأ معضلةٌ منطقية بسبب وقوعِ السؤال على ما لا يصحُّ سؤالُه في المثال الأول ، وإسناد الفعل إلى ما لا يصحّ صدوره منه في المثال الثاني ولتقوم هذه المعضلة نفسها قرينةً على وقوع التحويل عن الأصل المنطقي السابق .

وتتعدَّدُ صورُ المعضِلات الناشئة بتنوع صور الإسناد المجازي ، ومن أشهرها مجيء

---

(١) في الإحساس ــ قبل عبد القاهر ــ بظواهر التجوز مما عرف ــ بعد ــ بالمجاز العقلي ــ والاسنادي ــ يراجع : معاني القرآن للفراء ٢/١٥ ، ١٦ ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٩٦ والصاحبي لابن فارس ٣٦٨ .

(٢) أسرار البلاغة ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٣) أسرار البلاغة ٣٨٣ .

الفعل مسندا إلى الظرف ، إذ يكون هذا الإسناد في ذاته قرينةً على مجازيته ، وذلك لعدم صلاحية الظرف لصدور الفعل منه ، وبذلك تقوم أطراف الإسناد في العبارة المجازية أدلّةً على تحوُّل الهيئة التركيبية المشتملة عليها عن هيئة أخرى خلافها، فكلّ هيئةٍ تركيبية وضعت — كما جاء في (شرح عضد الملة على مختصر ابن الحاجب) — « بإزاء تأليفٍ معنويّ ، فإذا كانتْ إحدى هذه الهيْئات موضوعة لملابسة الفاعلية ثم استُعْمِلت لملابسة الظرفية ونحوها كان ذلك مجازا وذلك نحو : (صام نهارُه) و (قام ليلُه) »[1] .

هذه مجرد أمثلة من عمليات التحويل التي استشعرها البلاغي العربي في بعض ظواهر المجاز ، ولاشك أنّ هناكَ الكثيرَ من الظواهر التي أطلّ عليها ذلك البلاغيُّ بنفس النظرة ، وهو ما ساعد عليه قيام البحث البلاغيّ في جانبه الأعظم على تخطي مقولات النحاة واللغويين في رسمهم لحدود النظام اللغوي ، ويكفي أن نعرفَ أن قوانين المطابقة في الضمائر والعدد والنوع تعرضت جميعها للتجاوز في مباحث بلاغية أطلِقَ عليها العديدُ من الأسماء .

فحُوِّلَ كلٌّ من ضمير المتكلِّم والمخاطَبِ والغائِب إلى سواه ، وعُبِّرَ بكلٍّ منها عما كان يجب أن يعبَّرَ عنه بغيْره ، واستُخْدِمَ في وصف هذا المسلك مصطلحُ (النَّقْل) ومصطلح (العُدول) ، وشاع تسميةُ الظاهرة باسم (الالتفات)[2] .

وحَلَّ المفردُ والمثنَّى والجمعُ كل محلَّ الآخر ، وخُوطِب كلٌّ بما يستحقه غيره وعُدَّ ذلك من قَبِيل (الحَمْل على المعنى) عند ابن جني ، ومن قَبِيل المجاز عند أبي عُبيْدة وابن فارس[3] .

---

(١) شرح عضد الملة على مختصر ابن الحاجب ص ٤٩ .
(٢) يراجع : مفتاح العلوم للسكاكي ٩٥ ، والمثل السائر ٤/٢ ، ٥ ، والايضاح للقزويني ٧١ .
(٣) يراجع مجاز القرآن ٩/١ ، ١٠ ، ١٨ ، والصاحبي ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ — ٣٥٥ ، والخصائص ٤١٩/٢ .

كما جاء خبرُ المذكَّر وصفتُه مؤنَّثين ، وبالعكس ، جاء خبرُ المؤنَّث وصفتُه مذكّرين ، وعُدَّ ذلك ضمن (شجاعة العربية)[٢] وكذلك من باب (الخروج على خلاف مقتَضَى الظاهر)[٣] .

وتُخُطِّيَ نظامُ الزمن الصَّرْفيّ في الفِعل ــ بمعنى الزمن المستمد من الصيغة ــ لصالح الزمن النحويّ المفهوم من السياق ، فعُبِّر عن الماضي بالمضارع وعن الحاضر والمستقبل بالماضي . . وهكذا[٤] .

كذلك عُدِلَ بكثير من الصّيَغ عن (مُعْتَادِ حَالها) ، وخُولِفَ بها وجهُ الاستعمال المطّرد فيها[٥] .

وقد نُظِرَ إلى كلِّ هذه الظواهر على أنها تمثل عمليات من التحوُّل عن البنية الأصل ــ سواء على مستوى التركيب أو الصِّيغَة المفردة ــ وقُوبِل بين هذا الأصل وناتج التحوُّل عنه ، ورُبِطَ بين هذا الناتج وبين قوة الدلالة وشِدّة التأثير ، وهو مسلَكٌ طبيعيٌّ في ضوء نظرتِهم إلى البِنْيَة الأصْل على أنّها محايِدَةٌ لا تُؤَدِّي سوى أصل المعنى ، وبالتالي فهي لا تشتمل على أية مِيزةٍ أدبية .

هذه النظرة في تناول السِّماتَ الخاصة بالعبارة الأدبية ــ موضوع الدرس البلاغي ــ على أنها تحوُّلاتٌ عن بِنيات أخرى تتحقق فيها قواعد النظام اللغوي . . لم تَعُدْ غريبةً على بيئاتِ الدرس النقدي في الوقت الحاضر ، وذلك بعدَ تراجع المناهج القائمة على دراسة الأدب من الخارج ــ أي دراسة ما حوْل النصّ الأدبي دون النصّ ذاته ــ وأيضا مع تضافر الجهود على العناية بالنص الأدبي في ذاته سواء ممن عُرِفُوا بأصحاب (علم الأسلوب) أو أصحاب (النقد الجديد) وغيرهم .

---

(٢) الجامع الكبير ١٠٦ ، جوهر الكنز لنجم الدين بن الأثير الحلبي ١٢٤ .
(٣) عروس الأفراح للسبكي ــ شروح ــ ١/٤٩٢ ، ٤٩٣ .
(٤) المثل السائر ٢/١٣ ــ ١٨ ، الطراز للعلوي ٢/١٣٦ ، ١٣٧ ، عروس الأفراح ١/٤٦٤ .
(٥) الخصائص ٣/٢٦٧ ، والنكت للرماني ١٠٤ ، تحرير التحبير ١٥٠ ، ١٥١ ، والمثل السائر ٢/٦١ . الجامع الكبير ١٩٣ .

وكما كان للنظرة التحويلية لدى النحاة وعلماء اللغة من العرب أثرُها فى انتحاء البلاغيين منحى الموازنة بين البِنْية الأصْل والبِنْية ــ أو البنيات ــ المحوَّلَةِ عنها ، والتي تمثّل العبارةَ الأدبية . . كذلك كان للمنهج التحويلي عند تشومسكي دورُه البارز في توجيه الدرس الأسلوبي الحديث إلى نفس المسلك ، بحيث نَظَر البعضُ إلى اللغة القياسية التي تتحقق فيها قواعد النظام على أنها تمثل الخَلْفِيّة التي ينعكس عليها التشويش Distortion المتعمَّد في المكونات اللغوية للعمل الأدبي من أجل هدَفٍ جماليّ . وقد ذهب هؤلاء إلى أن الاستخدام الشعريَّ للغة (يعنون الاستخدامَ الأدبيّ عموما) إنما يكونُ ممكنا عن طريق انتهاك Violation قواعد اللغة القياسية ، وأنه كلّما كانت هذه القواعد أكثرَ رسُوخاً . . تنوعت إمكانات الانتهاك وتعدّدت ــ بالتالي ــ إمكانات الشعر في هذه اللغة[١] .

ومر بنا أنّ من الدراسات التي تناولت الأسلوبَ الأدبيّ من وجهة النظر التحويلية بحثاً لرتشارد أهمان R. Ohman عنوانه (النحو التوليدي ومفهوم الأسلوب الأدبي) ، ويذهب إلى أنّ من الإمكانات التي يمكن أن يقدمَها النحو التوليدي لدراسة الأسلوب ما ذهب إليه من تصويره لمستويين من تحقُّق اللغة هما : البنية التركيبية السّطحية والبنية العميقة ، وأنه في ضوء هذا الإطار النظري يمكن القول بأنّ استغلالَ الكاتب لأنواعٍ يعينها من التحويلات (خاصة التحويلات الاختيارية) . . هذا الاستغلال يشكل أسلوبَه التركيبي حيث يكون بمقدوره ــ مع وجود عدد من القوالب التحويلية المتاحة للتعبير عن بنية عميقة ما ــ أن يفضِّلَ قوالب بعينها على قوالبَ أخرى[٢] .

---

(١) Mokarovsky (J), Standard Language and Poetic Language, P. 42.

(٢) في تقديم هذه الفكرة عند أهمان يراجع :
Freeman (D.C.). Linguistic Approaches to Literature, P. 14.

(٧)

ولسنا هنا في معرض المقارنة ، وإنما نشير فقط إلى أن هذا المسلك الذي وَجَد المجال فسيحا في الدراسات اللغوية الحديثة إنْ يكنْ جديداً على الفكر الغَرْبِيِّ فليس جديدا على الفكر في بيئاتٍ أخرى وعصور سابقة .

ونضيف أن تطبيق هذا المنهج على مستوى التحليل قد يكون هو الأنسب في تدريس البلاغة لطالب اللغة من غير أبنائها ، وذلك بالرغم مما قد يوجَّه إليه من نقد أساسه ثنائِيَّةُ النظرة وتوزُّعها بين البِنية الأساسية والبنية المحوَّلِةِ عنها أي بين المستَوى النحوي من اللغة والمستَوى الأدبي ــ مما قد يصيب نظرتَنا إلى لغة الأدب بشيء من الجَدْب والقُصورِ بحكم انجذابِها إلى الأصل النحوي المحايد والفقير من الوجهة الأدبية .

ومع ذلك يبدو أنه لا مَفَرَّ من الاعتراف بميزة هذا المنهج في تدريس البلاغة للطالب من غير أبناء العربية . فهو من ناحية يغذِّي حاجةَ ذلك الطالب المستمرة إلى تعزيز معلوماتِه عن اللغة في مستواها العادي ، وذلك عن طريق التذكير ــ عند عرض الملامح الخاصّة التي تشتمل عليها اللغة الأدبية ــ بالمقابل العادي الذي يحرص هذا الطالب ــ بطبيعة الحال ــ على تذكُّره والتثبُّت منه في كل مناسبة .

ومن ناحية أخرى يساعده على معرفة المدَى المقبول مما يتّصل بعمليات التحويل أو بعبارة أدق ــ يساعده على الإحساس بالمدَى الذي تتحمّله اللغةُ من التجوُّز بالابتعاد عن الأصل .

وباستطاعته عندئذ أن ينطلق إلى كل المَقولات التي تكوّن نظامَ اللغة في مستواها العادي ليتذكّرها ثم ليعرفَ ــ بعد ذلك ــ الصُّورَ المتجدِّدة التي تُسفِرُ عنها قرائحُ الأدباء كما تتمثّل في لغة الأدب ــ موضوع الدرس البلاغي ــ والتي تمثِّل عند أصحاب ذلك الدرس كما رأينا ــ المستوى المقابلَ ــ أو المحوَّل ــ عن بنية اللغة في مستواها العادي .

مراجـــع البحـــث

ابن الأثير (أبو الفتح ، نصر الله ، ضياء الدين)
الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٩٥٦ .
المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي مصر ، ١٩٣٩ .

ابن الأثير (نجم الدين أحمد بن إسماعيل)
جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة) منشأة المعارف مصر ، د . ت .

الأزهري (الشيخ خالد بن عبد الله)
شرح التصريح على التوضيح ، دار الفكر ، بيروت

ابن أبي الإصبع المصري (أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد)
تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر ١٩٦٣ .

التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر)
شرحه المختصر على تلخيص المفتاح ، ضمن شروح التلخيص

ابن جني (أبو الفتح عثمان)
الخصائص ، مطبعة دار الكتب المصرية . مصر ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦ .
المحتَسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر ١٩٦٦ ــ ١٩٦٩ .

الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن)
الإيضاح (شرح تلخيص المفتاح) مطبعة السنة المحمدية ، مصر ، د . ت .

الرمّاني (أبو الحسن علي بن عيسى)
النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل) ، ط ٢٠ دار المعارف . مصر ، ١٩٦٨ .

الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)
البُرهان في علوم القرآن ، ط . ١ ، دار إحياء الكتب العربية ، د . ت .

الزمخشري (الإمام محمود بن عمر)
الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . ط . ٢ ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، ١٩٥٣ .

السُّبْكي (بهاء الدين أحمد بن علي)
عروس الأفراح ، شرح تلخيص المفتاح ـــ ضمن مجموعة شروح التلخيص .

السّكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر)
مفتاح العلوم ، ط . ١ ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٣٧ .

سيبويه (أبو بشر عمرو بن قنبر)
الكتاب ، ط . دار الكاتب وهيئة الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون .

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)
الأشباه والنظائر في النحو ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، ١٩٧٥ .

الصَّيْمري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق)
التبصرة والتذكرة ، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط . ١ ، ١٩٨٢ .

عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن)
أسرار البلاغة ، استانبول ، ١٩٥٤ .

دكتور عبده الراجحي
النحو العربي والدرس الحديث ، مصر ، ١٩٧٧ .

أبو عبيدة (معمر بن المثنى)
مجاز القرآن ، نشر محمد سامي أمين الخانجي ، ط ١ ، ١٩٥٤ ، ١٩٦٢ .

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن)
المساعد على تسهيل الفوائد ، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى . مكة المكرمة ، ١٩٨٠ .

العلَوِيّ (يحيى بن حمزة بن علي)
الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، مطبعة المقتطف مصر ، ١٩١٤ .

ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس)
الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، ١٩١٠

الفــراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)
معاني القرآن ، مطبعة دار الكتب المصرية .

المحقِّق المغربي
مواهب الفتاح ــ ضمن شروح التلخيص .

دكتور نايف خرما
أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ١٩٧٨ .

دكتور نهاد الموسى
نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، الأردن ، ١٩٨٠

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف)
شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، دار الفكر ، د . ت .
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ط . ٢ ، دار الفكر ١٩٦٩ .

دكتور ولسون بشاي
النحو العربي في ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة ، محاضرة ألقيت بكلية الآداب ، جامعة القاهرة في ١٩٧٤/٢/٢٧ ، وطبعت ضمن نشاط الجمعية اللغوية المصرية .

ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش)
شرح المفصل ، عالم الكتب — بيروت .

مراجع باللغة الانجليزية :

— Chapman (R.)
Linguistics and Literature, London 1973.

— Freeman (D.C.).
"Linguistic Approaches to Literature"
Linguistics and Literary Style, Copyright 1970,
by Halt : Rinehart & Winston Inc.

— Mokarovsky (J.).
"Standard Language and Poetic Language"
Linguistics and Literary Style.

— Thorne (J.P.).
"Generative Grammar and Stylistic Analysis".
New Horizons in Linguistics, Penguin Books, 1972.